(ج) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(د) *المؤيدون:* ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون:* الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا.

2 – الحالة في الصومال

في عام 2019، عقد المجلس تسع جلسات واتخذ أربعة قرارات بشأن الوضع في الصومال، ثلاثة منها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وكان الهدف من عقد أربع جلسات في إطار هذا البند هو اتخاذ قرارات؛ أما بقية الجلسات فعُقدت في شكل إحاطات[15]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى تلك الجلسات، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بكامل هيئته لمناقشة الحالة في الصومال[16].

وخلال الفترة التي يجري استعراضها، استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ونائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت حكومة الصومال الاتحادية الممثل الخاص للأمين العام شخصا غير مرغوب فيه[17]. وفي 3 كانون الثاني/يناير[18]، استمع المجلس إلى إحاطته الأخيرة التي ركز فيها على الحالة السياسية والأمنية في البلد، مع الإشارة إلى الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وذكر أن استمرار الاضطرابات السياسية يمكن أن تجعل البلد ينحرف عن المسار الإيجابي الذي يسير عليه، وأشار إلى أن حالة الجمود بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لا تزال تعرقل إحراز تقدم ملموس في تحديد النموذج الاتحادي وفي بناء مؤسسات الدولة، وكذلك في تنفيذ هيكل الأمن الوطني. وأشار أيضا إلى أن حركة الشباب لا تزال أكبر مصدر لانعدام الأمن في الصومال، وأوضح أنها تحولت من شنّ الهجمات التقليدية إلى استخدام الأجهزة المتفجرة الارتجالية وعمليات الاغتيال المحددة الأهداف. وفي 22 أيار/مايو[19]، أشار نائب الممثل الخاص للأمين العام والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعيد ضبط علاقاتها مع حكومة الصومال الاتحادية وتحرز تقدما جيدا في تنفيذ ولايتها بعد طرد الممثل الخاص السابق. وفي 21 آب/أغسطس[20]، أكد الممثل الخاص الجديد للأمين العام، خلال إحاطته الأولى أمام المجلس، أهمية التعاون الحقيقي بين جميع الأطراف استعدادا للدورة الانتخابية الوطنية في عامي 2020 و 2021. ولاحظ أيضا أن الأزمة الإنسانية في الصومال لا تزال من بين أكثر الأزمات التي طال أمدها في العالم، حيث يواجه 2،2 مليون صومالي انعدام الأمن الغذائي الحاد وثمة 2،6 مليون مشرد داخليا هاربين من النزاع والجفاف[21]. وتحدث الممثل الخاص خلال إحاطته الأخيرة في السنة[22] عن الأعمال التحضيرية لانتخابات عام 2020 والتحديات التي تواجهها، مشددا على ضرورة توصل الصوماليين إلى توافق آراء سياسي واسع النطاق. كما أقر بأن انعدام الأمن لا يزال يشكل تحديا كبيرا يعوق إحراز تقدم في الصومال، مع مواصلة حركة الشباب شن هجمات إرهابية فتاكة ضد المدنيين والأهداف العسكرية. وركز الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الإحاطات الأربع التي قدمها إلى المجلس في عام 2019[23] على التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطة الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث

(15) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(16) انظر S/2019/744 و S/2019/910 و S/2019/1015.

(17) عُقدت مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة يومي 3 كانون الثاني/يناير و 7 شباط/فبراير (انظر S/2019/910 و S/2019/1015).

(18) انظر S/PV.8440.

(19) انظر S/PV.8533.

(20) انظر S/PV.8601.

(21) انظر أيضا تبادل الرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن تعيين الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (S/2019/435 و S/2019/436). لمزيد من المعلومات عن المستشارين الخاصين والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين، انظر الجزء التاسع، القسم السادس.

(22) انظر S/PV.8671.

(23) انظر S/PV.8440 و S/PV.8533 و S/PV.8601 و S/PV.8671.

أبلغ عن سحب 000 1 فرد من أفراد القوات في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، وأشار إلى أن البعثة قد أعادت تنظيم نفسها، في ضوء الانتخابات المقبلة، لتقديم دعم أفضل للسلطات الوطنية خلال الدورة الانتخابية. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر[24]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، الذي شدد على أهمية ترشيد وتبسيط وتحديث نظام حظر الأسلحة الطويل الأمد الذي فُرض أول مرّة في عام 1992 ليعكس بشكل أفضل الحقائق الراهنة لمكافحة التمرد في الصومال. وفي هذا الصدد، أشار إلى تعزيز رصد بعض المكونات والسلائف الكيميائية، بما في ذلك المتفجرات التجارية، التي يمكن أن تستخدمها حركة الشباب لصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع[25].

وفي عام 2019، ركزت مناقشات المجلس على الوضع السياسي في الصومال استعدادا لدورة الانتخابات 2020-2021، وعلى تدهور حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني والأمني في البلاد. وأدان أعضاء المجلس بشدة الهجمات الإرهابية التي شنتها حركة الشباب في المنطقة، التي تشكل تهديدا خطيرا للحالة الأمنية الهشة في البلد. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية استعراض الدستور وفي برنامج إصلاح الحكومة الاتحادية، وأعربوا في الوقت نفسه عن قلقهم إزاء جمود العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وأعربوا عن أسفهم لأن الإصلاحات السياسية وإصلاحات الحوكمة لم تكتمل بعد[26]. وأكد أعضاء المجلس أيضا أهمية عودة الحكومة الاتحادية إلى التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي[27]. وفي هذا الصدد، أعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم تعاون الحكومة الاتحادية الصومالية تعاونا تاما مع فريق الخبراء وشجعوا الحكومة على العمل مع الفريق[28].

وركزت أيضا مداولات المجلس في عام 2019 على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وولايات كل منها. وركزت مداولات المجلس على نقل المسؤوليات الأمنية التي تؤديها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية، بحسب تحقق الشروط الضرورية، وفقا لخطة الانسحاب التدريجي التي وضعتها البعثة واستراتيجية خروجها في نهاية المطاف. وفي الجلسة المعقودة في 22 أيار/مايو[29]، أكدت ممثلة بولندا أن خطة انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي أن تتضمن خطوات محددة وجدولا زمنيا واقعيا لنقل المسؤوليات، وشدد ممثلا بيرو وإندونيسيا على العواقب الإنسانية وتأثير ذلك على حماية المدنيين. ودعا ممثلا جنوب أفريقيا وألمانيا إلى اتباع نهج شامل للجميع إزاء الأمن، وإلى التخطيط بشكل مشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والشركاء الدوليين، مع التأكيد على أهمية أن تحل الحكومة والولايات الأعضاء في الاتحاد خلافاتها عن طريق حوار مستدام وشامل. وفي الجلسة المعقودة في 21 آب/أغسطس[30]، أكدت ممثلة فرنسا أهمية احترام الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة في القرار 2472 (2019)، الذي اتخذ في 31 أيار/مايو، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيض الحد الأقصى للقوات بمقدار 000 1 فرد عسكري بحلول 28 شباط/فبراير 2020. وأشارت إلى أن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يجب أن تجري تدريجيا في أكثر مناطق البلد استقرارا، ومع ذلك فإن "من الضروري" احترام قرارات المجلس. وفي الجلسة نفسها، أكد ممثل الاتحاد الروسي أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا تزال تؤدي دورا رئيسيا في معالجة التحديات الأمنية في الصومال، ولذلك، فإن إعادة تشكيلها يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع إنشاء الهياكل العسكرية وهياكل إنفاذ القانون الصومالية. وأشار إلى أن تخفيض عدد حفظة السلام الأفارقة لن يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى نتائج خطرة. وأعاد بعض أعضاء المجلس[31] أيضا تأكيد أهمية تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم مالي مستقر ومستدام ويمكن التنبؤ به لمكافحة حركة الشباب على نحو أكثر فعالية.

(24) انظر S/PV.8647.

(25) لمزيد من المعلومات عن التطورات المرتبطة بتدابير الجزاءات المتصلة بالصومال، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(26) انظر S/PV.8601 (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وغينيا الاستوائية، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وبيرو، وبلجيكا)؛ و S/PV.8671 (فرنسا، وبلجيكا، والصين، وبولندا، وألمانيا، وإندونيسيا).

(27) انظر S/PV.8533 (المملكة المتحدة، وإندونيسيا).

(28) انظر S/PV.8647 (المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة)؛ و S/PV.8533، (الولايات المتحدة).

(29) انظر S/PV.8533.

(30) انظر S/PV.8601.

(31) الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، والصين.

وفي عام 2019، ركزت قرارات المجلس أيضا على المسائل المبينة أعلاه وعلى تجديد ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي 27 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2461 (2019)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى 31 آذار/مارس 2020[32]. وحث المجلس أيضا حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تقودها حكومة الصومال، وحث كذلك على استئناف الحوار بين الحكومة الاتحادية و "صوماليلاند"[33]. وشدد المجلس على الحاجة إلى المصالحة، بما في ذلك المصالحة بين العشائر وداخل كل عشيرة في جميع أنحاء البلد، باعتبار ذلك الأساس لنهج طويل الأمد لتحقيق الاستقرار[34]. كما حث المجلس الحكومة الاتحادية والبرلمان على وضع النص النهائي لقانون الانتخابات واعتماده بحلول منتصف عام 2019 والعمل لكي تُجرى انتخابات الولايات الأعضاء في الاتحاد وفقاً لالتزامات الصومال وتعهداته الدولية[35].

وفي 31 أيار/مايو 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2472 (2019) الذي أذن فيه، بموجب الفصل السابع من الميثاق، للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي حتى 31 أيار/مايو 2020، بما في ذلك قوامٌ أدناه 040 1 شرطيا من أفراد الشرطة التابعة للبعثة يشملون خمس وحدات من الشرطة المشكلة، وبخفض مستوى أفراد البعثة النظاميين بما عدده 000 1 إلى مستوى أقصاه 626 19 فردا بحلول 28 شباط/فبراير 2020، تمشيا مع الخطة الانتقالية، وتسليم المسؤوليات إلى القوات الأمنية الصومالية[36]. وفي القرار نفسه، حث المجلس حكومة الصومال الاتحادية على أن تركز، بدعم منسق من المجتمع الدولي، على تشكيل قوات صومالية قادرة وميسورة التكلفة ومقبولة وخاضعة للمساءلة، بما يتيح نقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصومالية ويهيئ حالةً من الاستقرار تشتد الحاجة إليها لإجراء الانتخابات في عامي 2021 و 2020[37]؛ وأكد المجلس أن القضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة لن يتأتى بالوسائل العسكرية وحدها، وفي هذا الصدد أهاب بحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل معا من أجل اتباع نهج شامل إزاء الأمن؛ ودعا أيضا إلى زيادة التنسيق والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا وآلية النهج الشامل إزاء الأمن[38]. وفضلا عن ذلك، طلب المجلس في قراره من الأمين العام تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة عناصر للدعم اللوجستي تمتثل امتثالا تاما لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، استنادا إلى الأساس المحدد في الفقرة 2 من القرار 2245 (2015)[39].

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اتخذ المجلس القرار 2498 (2019)، بموجب الفصل السابع من الميثاق، مع امتناع الاتحاد الروسي والصين وغينيا الاستوائية عن التصويت. وأعاد المجلس في ذلك القرار تأكيد حظر الأسلحة وجدد لمدة سنة واحدة، حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الاستثناءات السارية على عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية وعلى إسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة أو التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية، حينما يكون الغرض من ذلك حصراً تطوير قوات الأمن الوطنية الصومالية ومؤسسات قطاع الأمن الصومالية[40]. وذكّر المجلس أيضا بالقرارات السابقة المتعلقة بالجزاءات المحددة الأهداف وحظر تصدير الفحم[41]. وقرر المجلس، في النص نفسه، فرض حظر على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، داعيا الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير المناسبة للتشجيع على توخي اليقظة من جانب بلدانها والجهات من الأفراد الخاضعين لولايتها والشركات المسجلة في أراضيها أو الخاضعة لولايتها التي تشارك في بيع أو توريد أو نقل سلائف المتفجرات والمواد المتفجرة الموجهة إلى الصومال التي يمكن استخدامها في صنع الأجهزة

(32) القرار 2461 (2019)، الفقرة 1. لمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(33) القرار 2461 (2019)، الفقرتان 5 و 6.

(34) المرجع نفسه، الفقرة 6.

(35) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(36) القرار 2472 (2019)، الفقرة 7. لمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، انظر الجزء الثامن، القسم الرابع.

(37) القرار 2472 (2019)، الفقرة 6.

(38) المرجع نفسه، الفقرتان 2 و 4.

(39) المرجع نفسه، الفقرة 19.

(40) القرار 2498 (2019)، الفقرات 6–8 و 9–18.

(41) المرجع نفسه، الفقرات 20–22 و 23–25.

المتفجرة اليدوية الصنع[42]. وبالإضافة إلى ذلك، جدد المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2020[43].

وبعد التصويت، أعرب ممثلو الاتحاد الروسي والصين وغينيا الاستوائية، في معرض شرحهم أسباب امتناعهم عن التصويت[44]، عن أسفهم لمسار عملية التفاوض. وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى ضغط الوقت المصطنع في عملية صياغة القرار، وأكد أن حالة العلاقات بين إريتريا وجيبوتي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن المسائل المذكورة لا تدخل بشكل مباشر في نطاق اختصاص مجلس الأمن أو اللجنة العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال. وأعرب ممثل الصين عن شواغل مماثلة، ولاحظ الجهود التي بذلها واضع المسودة الأولى والتحسينات التي أدخلها على النص، ولكنه أشار إلى أن بعض المقترحات المقدمة لم تُعتَمد وإلى أن وفد بلده قد اضطر إلى الامتناع عن التصويت. وأضاف أن المجلس ليس المحفل المناسب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، وأعرب عن أمله في أن يجري المجلس في المستقبل مشاورات مستفيضة بشأن مشاريع القرارات وأن يتفادى طرحها للتصويت على عجل، من أجل تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء. وقال ممثل غينيا الاستوائية إن الغرض من طلب وفده هو تحقيق نص متوازن يعكس مختلف المقترحات ويتماشى مع الوضع السياسي في القرن الأفريقي، وأن وفده كان يودّ لو أن المسائل التي لا تتصل مباشرة بالقرار لم يرد ذكرها فيه.

وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2500 (2019)، الذي جدد بموجبه عملا بالفصل السابع من الميثاق لمدة 12 شهرا أخرى الأذوناتِ الممنوحة، بموجب الفقرة 14 من القرار 2442 (2018)، للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال[45].

(42) المرجع نفسه، الفقرات 26-28.

(43) المرجع نفسه، الفقرة 29. لمزيد من المعلومات عن اللجنة العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال وفريق الخبراء المعني بالصومال، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(44) انظر S/PV.8665.

(45) القرار 2500 (2019)، الفقرة 14. انظر أيضا القرار 1846 (2008)، الفقرة 10؛ والقرار 2246 (2015)، الفقرة 14.

الجلسات: الحالة في الصومال

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8440 3 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/1149)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	جميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8494 27 آذار/مارس 2019		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/266)	الصومال		عضو من أعضاء المجلس (الولايات المتحدة)، والجهة المدعوّة	القرار 2461 (2019) 15-0-0
S/PV.8533 22 أيار/مايو 2019	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/393)		الصومال	نائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ب]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	الدعوات عملاً بالمادة 37: وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8537 31 أيار/مايو 2019		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/444)	الصومال		خمسة من أعضاء المجلس (إندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة)	القرار 2472 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8601 21 آب/أغسطس 2019	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/661)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والمديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	
S/PV.8647 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019					ستة من أعضاء المجلس[د]	
S/PV.8665 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	رسالة مؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال (S/2019/858) و (S/2019/858/Corr.1)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/880)	الصومال		خمسة أعضاء في المجلس (الاتحاد الروسي وبلجيكا والصين وغينيا الاستوائية والكويت)، الجهة المدعوة	القرار 2498 (2019) 12-0-3[هـ] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8671 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/884)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيسة اللجنة الانتخابية الصومالية الوطنية المستقلة، والمدير التنفيذي لشبكة تنمية الشباب الصومالي	13 عضوا من أعضاء المجلس[د]، وجميع المدعوّين[ز]	
S/PV.8678 4 كانون الأول/ديسمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2019/867)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/916)	الصومال		اثنان من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي والصين)، والجهة المدعوة	القرار 2500 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) شارك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من دار السلام.

(ب) شارك نائب الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

(ج) شارك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمديرة التنفيذية لمركز تنمية المرأة الصومالية في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

(د) ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. تكلم ممثل بلجيكا بصفته رئيس اللجنة العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال.

(هـ) *المؤيدون*: ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت*: الاتحاد الروسي، والصين، وغينيا الاستوائية.

(و) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم غينيا الاستوائية وكوت ديفوار)، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ز) شارك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمدير التنفيذي لشبكة تنمية الشباب في الصومال في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.